

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/3(Part I)  
9 August 2017  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية  
الدورة الثانية عشرة (تمويل التنمية)  
بيروت، 4-5 كانون الأول/ديسمبر 2017

البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

### التقدم المحرز في مجال تمويل التنمية

#### تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابقة

##### موجز

بدأت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية تتناول قضايا تمويل التنمية منذ دورتها السادسة في عام 2007، وذلك عملاً بتوصية الدول الأعضاء في دورتها الخامسة. وقد اكتسبت قضية تمويل التنمية زخماً كبيراً بعد اعتماد خطة عمل أديس أبابا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام 2015. ومنذ ذلك الحين، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بمجموعة من الأنشطة والتدخلات لمتابعة الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية ورصده والمساهمة في تنفيذه. وتشكل هذه الأنشطة أكثر من ثلث الأنشطة التي تم تنفيذها في إطار البرنامج الفرعي 3 للإسكوا، المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي.

وتعرض هذه الوثيقة الأنشطة التي قامت بها الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجال تمويل التنمية، عملاً بالتوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها التاسعة. وهي معروضة على الدول الأعضاء للاطلاع عليها وتقديم الملاحظات بشأنها.

-2-

## مقدمة

1- اعتمدت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها التاسعة، المنعقدة في عمان يومي 7 و8 نيسان/أبريل 2015، مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا ومجموعة أخرى موجهة إلى الدول الأعضاء.

2- وركزت التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء على ضرورة حماية وتعزيز مصالح البلدان العربية في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، 13-16 تموز/يوليو 2015)؛ والتأكد من إدراج شواغل البلدان العربية وتطلعاتها في البيان الختامي للمؤتمر؛ والسعي لتحقيق الاستقرار السياسي؛ وتعزيز المساواة والشفافية؛ وتحسين إدارة المالية العامة، باعتبارها من الشروط الأساسية لتمويل التنمية؛ وخفض تكاليف تحويل الأموال؛ وتطوير نظم مصرفية تنافسية؛ وتحديث وتبسيط النظم الضريبية، والتخفيف من العبء الضريبي والحد من التهرب منه؛ وتعبئة المدخرات المحلية من خلال اعتماد السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز الطاقات الإنتاجية المحلية.

3- وتستعرض هذه الوثيقة الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية في مجال تمويل التنمية تنفيذاً للتوصيات الموجهة إليها والصادرة عن اللجنة في دورتها التاسعة في صلتها بتنفيذ البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي من الإطار الاستراتيجي لعمل الإسكوا لفترة السنتين 2016-2017.

## تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

## التوصية (أ)

تنفيذ الأنشطة والخدمات اللازمة لتعزيز عملية تمويل التنمية، الواردة في إطار البرنامج الفرعي 3 بشأن التنمية والتكامل الاقتصادي من برنامج العمل المقترح للإسكوا لفترة السنتين 2016-2017؛ واعتماد المرونة الكافية لإعادة تحديد الإنجازات المبينة في برنامج العمل في ضوء الاستحقاقات الدولية ذات الصلة خلال الفترة المقبلة؛ وإيلاء الاهتمام الكافي للاحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً في المنطقة العربية.

## إجراءات التنفيذ

4- قامت الإسكوا بتحديث برنامج عملها لمواكبة الأهداف والالتزامات المنبثقة عن خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية. وترتب على هذا التحديث توسيع نطاق برنامج العمل بحيث يتيح حيزاً للتدخلات والأنشطة المطلوب اتخاذها في المحاور السبعة التي يشملها الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية. وفي ما يلي عرض للأنشطة التي تم تنفيذها في مجال تمويل التنمية منذ الدورة التاسعة للجنة:

## (أ) مساهمات موضوعية حول تمويل التنمية:

(1) قدمت الإسكوا ثلاث مساهمات فنية خلال المنتدى العالمي المعني بمتابعة تمويل التنمية (نيويورك، 22-25 أيار/مايو 2017) والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (نيويورك، 10-19 تموز/يوليو 2017)، اللذين ينظمهما المجلس الاقتصادي

والاجتماعي للأمم المتحدة. وهذه المساهمات هي: ورقة فنية حول حلول التمويل الإقليمية، تم تضمين عناصرها في التقرير السنوي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. كما تم إعداد موجز للسياسات العامة المتصلة بتعبئة الموارد المحلية والتي تم نشرها ضمن وموقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. كما تم إعداد رسائل رئيسية حول دور التمويل الإسلامي كعامل ومحفز للقضاء على الفقر تم استعراضها لدى تنظيم نشاط جانبي على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة (نيويورك، 14 تموز/يوليو 2017)؛

(2) ورفعت الإسكوا مذكرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول العلاقة بين الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين. وجاءت المذكرة في سياق التحضيرات الجارية لمؤتمر حكومي دولي من المقرر عقده في عام 2018 لوضع إطار عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وأكدت الإسكوا في المذكرة على عدم تناول قضايا الهجرة بمعزل عن الإسهامات التمويلية المترتبة على التحويلات المالية للمهاجرين، لاسيما في حالة المنطقة العربية؛

(3) وعرضت الإسكوا التحديات التي تواجه مسارات تعبئة التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة من منظور إقليمي، وألقت الضوء على المصالح العربية في هذا الخصوص، وذلك خلال الاجتماع السنوي الرفيع المستوى لمؤسسات بريتون وودز التي تضم الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (واشنطن، نيسان/أبريل 2017)؛

(4) وشاركت الإسكوا في مؤتمر "يوروموني الأردن" (عمّان، 22 آذار/مارس 2017)، حيث قدمت توصياتها بشأن متابعة خطة عمل أديس أبابا ورصد تنفيذها، ومنها تعزيز أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإدماجها في النظام المالي لدعم التوظيف والنمو؛

(5) وشاركت الإسكوا في المؤتمر السنوي الخامس عشر لمؤسسة الفكر العربي (قطر، 12-14 كانون الأول/ديسمبر 2016)، حيث تم تسليط الضوء على المكاسب المالية التي يمكن تحقيقها عبر تعميق التكامل الإقليمي، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا؛

(6) وعرضت الإسكوا استنتاجاتها بشأن التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية خلال المنتدى العالمي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (بيروت، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)؛

(7) وشاركت الإسكوا في المؤتمر السنوي للقطاع المصرفي العربي (بيروت، 24-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2016) الذي تناول دور القطاع المصرفي العربي في مجال تمويل التنمية. وقد اعتمد المؤتمر العديد من المقترحات التي قدمتها الإسكوا، بما في ذلك ضرورة أن تقوم المصارف العربية بإعادة توجيه استثماراتها، وإنشاء نكتلاً مصرفياً عربياً، وتجديد الجهود الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛

(8) وعرضت الإسكوا مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية حول أوضاع وتحديات تمويل التنمية في المنطقة العربية، وذلك ضمن فعاليات اجتماع اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة (نيويورك، 19 تموز/يوليو 2016)؛

(9) وشاركت الإسكوا في الدورة السنوية الثانية والأربعين لمؤتمر غرفة التجارة والصناعة والزراعة (بيروت، 23-24 آذار/مارس 2016)، حيث قدمت عرضاً لأهم ملامح الإطار العالمي لتمويل التنمية والفرص والتحديات التي يفرضها على المصالح التجارية والاستثمارية والتمويلية في المنطقة العربية.

(ب) اجتماعات فرق الخبراء:

5- نظمت الإسكوا اجتماعين شارك فيهما خبراء إقليميون ودوليون بهدف تناول محاور تمويل التنمية المختلفة، بما فيها الأولويات التي ركزت عليها الوثيقة الختامية لدورتها الوزارية التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016)، وذلك على النحو التالي:

(1) اجتماع فريق الخبراء حول حركة الأموال غير المشروعة والتلاعب بالفواتير والعقود التجارية (بيروت، 8-9 أيار/مايو 2017). وناقش المجتمعون الالتزامات التي قطعتها الدول العربية في هذا الشأن والتعهدات الموازية التي قطعها المجتمع الدولي ضمن خطة عمل أديس أبابا. كما بحثوا في المنهجيات المطروحة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة والنتائج الأولية التي تم التوصل إليها بشأن تلك التدفقات في المنطقة العربية؛

(2) اجتماع فريق خبراء لوضع أدوات لرصد نتائج تمويل التنمية في المنطقة العربية (9 أيار/مايو 2017): اعتمد الاجتماع بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية التي قامت الإسكوا بتطويرها كأداة لقياس حجم الموارد المالية العابرة للحدود والمتاحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وناقش الاجتماع التحديات التي تواجه عملية رصد الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية.

(ج) مساهمات فنية في إطار برنامج العمل المعدل:

6- قدمت الإسكوا مساهمات موضوعية تضمنتها إصدارات للأمم المتحدة، وذلك على النحو التالي:

(1) المساهمة في إعداد تقرير الأمم المتحدة عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2017. وجاءت مساهمتها ضمن الفصل المتعلق بالاقتصادات النامية، حيث عرضت ضعف النمو والآثار المالية الناشئة عن النزاعات في المنطقة العربية؛

(2) صياغة محددات تمويل التنمية في المنطقة العربية ضمن رؤيتها للتكامل الإقليمي التي عرضتها في تقريرها المعنون "مستقبل التنمية في المنطقة العربية: رؤية لعام 2030"؛

(3) تخصيص فصل كامل حول سُبل تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية في الإصدار الأول (2015) من التقرير العربي للتنمية المستدامة؛

(4) تقديم مسح تحليلي حول أوضاع تمويل التنمية في المنطقة العربية ووسائل تنفيذ خطة عام 2030 والتحديات التي تواجهها المنطقة في هذا المجال، وذلك ضمن الوثائق المعروضة على الدورة التاسعة والعشرين للإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2016؛

(5) المساهمة في استعراض منتصف المدة لخطة عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020، حيث سلّطت الإسكوا الضوء على ما تم إنجازه في سبيل التغلب على التحديات التي تواجه البلدان العربية الأقل نمواً؛

(6) إعداد تقرير حول التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير والعقود التجارية في المنطقة العربية؛ ويطرح التقرير تحليلاً كمياً ونوعياً لهذه الظاهرة وأثارها على فرص تعبئة الموارد المحلية.

### التوصية (ب)

اعتماد سيناريوهات تحليلية تأخذ في الاعتبار التغييرات في السياسات المعتمدة على المستويين الوطني والإقليمي لسد الفجوة في التمويل، تزامناً مع الجهود المحمودة التي تبذلها الأمانة التنفيذية لقياس هذه الفجوة في المنطقة العربية.

### إجراءات التنفيذ

7- أعدت الإسكوا دراستين تجريبيتين للاستجابة لهذه التوصية، ومن المنتظر نشرهما بنهاية عام 2017:

(1) تركز الدراسة الأولى على طرح تقدير كمي لحجم التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية بحلول عام 2030، وذلك باستخدام نموذج كمي لتقدير رأس المال الثابت التراكمي؛

(2) وتركز الدراسة الثانية على تقييم الفجوة التمويلية في المنطقة العربية، عن طريق تقديم تقديرات محدّثة لعام 2015 باستخدام نموذج النمو المقيد لميزان المدفوعات الذي تم توظيفه لشرح تقديرات عن الفجوة التمويلية في المنطقة ضمن تقرير مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية لعام 2013.

### التوصية (ج)

رفع الوثيقة التي تتضمن أولويات الدول العربية والمقرّر تقديمها خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بعد إدخال التعديلات عليها، إلى المجموعة العربية في نيويورك، باعتبارها أساسية في تحديد الموقف العربي؛ ومواصلة دعم الموقف العربي في المراحل القادمة.

### إجراءات التنفيذ

8- أطلعت الإسكوا المجموعة العربية في نيويورك على مواقف الدول الأعضاء، وذلك في عدة مناسبات، ولا سيما خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليو 2017. ونشرت

الإسكوا الأولويات الرئيسية لتمويل التنمية في المنطقة العربية في تقرير الدورة التاسعة للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، وكذلك على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت<sup>(1)</sup>.

9- وواصلت الإسكوا دعم الأولويات والمصالح العربية في الاجتماعات الإقليمية والدولية. والإسكوا عضو فاعل في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، تنقل إليها الموقف العربي في ما يتعلق بقضايا تمويل التنمية، وذلك بطرق عدة منها المشاركة (عبر التداول بالفيديو) في عدد من اجتماعات فرقة العمل حول مسائل مواضيعية تتعلق بتمويل التنمية، ولا سيما اجتماعات فريق الخبراء التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بشأن حركة الأموال غير المشروعة القائمة على التجارة<sup>(2)</sup>، ووضع مقياس واحد للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة<sup>(3)</sup>، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا. كما عملت الإسكوا على تنفيذ هذه التوصية من خلال مشاركتها في اجتماع اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، فضلاً عن صياغة العديد من الرسائل حول تحديات تمويل التنمية التي تواجه المنطقة والتي تم تناولها في الاجتماع السنوي الرفيع المستوى لمؤسسات بريتون وودز (المذكور آنفاً).

#### التوصية (د)

متابعة التوصيات التي ستصدر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ هذه التوصيات.

#### إجراءات التنفيذ

10- لضمان متابعة المواقف والمصالح العربية، طلبت الإسكوا الانضمام إلى عضوية فرق العمل المسؤولة عن إعداد تقرير عام 2017 لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، الذي استرشد به منتدى تمويل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتم تحديد مجالين من المجالات ذات الأولوية للمتابعة هما تعبئة الموارد المحلية، والتجارة بوصفها محركاً للنمو، قدمت الإسكوا فيهما مساهمات فنية بينت من خلالها مواقف المنطقة العربية وأولوياتها. وأدرجت مدخلات الإسكوا في تقرير عام 2017 لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية وفي المرفق المتاح على شبكة الإنترنت.

11- وقدمت الإسكوا مساهمات في المنتدى العربي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة (الرباط، 3-5 أيار/مايو 2017)، ولا سيما ورقة المعلومات الأساسية بعنوان "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: تحرير إمكانات وسائل التنفيذ في المنطقة العربية". وكان الهدف من الورقة ضمان المتابعة الفعالة لتمويل التنمية ولعمليات تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي.

12- وأعدت الإسكوا بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ تعهدات تمويل التنمية ومردودها على المنطقة العربية. وتعد بطاقة الأداء العربية بمثابة موجز تحليلي لرصد ومتابعة ديناميات

(1) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2015)، المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية - الأولويات الرئيسية <http://css.escwa.org.lb/EDGD/3607/1500216.pdf>

(2) [www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2017/02/IATF-Illicit-Financial-Flows-meeting-summary\\_final.pdf](http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2017/02/IATF-Illicit-Financial-Flows-meeting-summary_final.pdf)

(3) [www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2017/02/IATF-Meeting-on-TOSSD\\_5-Dec-16\\_Summary.pdf](http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2017/02/IATF-Meeting-on-TOSSD_5-Dec-16_Summary.pdf)

الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية، وأثاره على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتأخذ البطاقة في الاعتبار المجموعة الكاملة من موارد التمويل، وقنواته، ومجموعات البيانات، والمؤشرات المقترحة لتحديد سياق عمل الإطار العالمي لتمويل التنمية. وكانت الإسكوا قد أعدت الأوراق الفنية التالية لوضع بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية:

- ورقة حول تعبئة الموارد المحلية تبيّن محدودية ما يمكن أن تقوم به المنطقة العربية إذا ما اعتمدت فقط على تعبئة الموارد المحلية الذاتية لتمويل التنمية المستدامة وأهدافها. وبالنظر إلى ارتفاع العجز العام ومستوى الدين العام والديون المضمونة من الحكومة، فإن الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة يمكن أن يؤثر سلباً على الرفاه وأن يفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية؛
- ورقة عن التمويل الدولي العام والخاص تبيّن أن المستويات الحالية للتمويل الخاص المحلي والدولي لا تكفي لسد الفجوة في الاستثمار ولتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة في المنطقة العربية. وقد أدت الجهود الرامية إلى ضمان استدامة تدفق هذه الموارد إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في بلدان أخرى وإلى اعتماد نظم مالية تعيق العمل على ضبط أوضاع المالية العامة؛
- ورقة حول التجارة بوصفها محركاً للنمو والتمويل تبيّن أن المنطقة العربية ليس لديها كامل الحرية للاستفادة من الأدوات والسياسات التجارية المعيارية المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا. لذلك، عليها استحداث خارطة طريق على الساحتين الإقليمية والمتعددة الأطراف من أجل اعتماد استراتيجية لتحقيق المساواة التجارية (بدلاً من العدالة التجارية) وإعطاء الأولوية لخطط تعميق التكامل الإقليمي العربي؛
- ورقة حول التعاون الإنمائي الدولي تبيّن أن المنطقة العربية تقف عند مفترق طرق، حيث أنها لا تزال مصدراً وواجهة في الوقت عينه للمساعدة الإنمائية الرسمية. فالتحديات السياسية والأمنية التي تواجه المنطقة تتطلب من الجهات المانحة مواصلة جهودها للوفاء بالتزاماتها في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوفير المزيد من التمويل لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتردية؛
- ورقة حول الديون والقدرة على تحملها تبيّن أن لا اتجاهات الدين الحالية ولا المسارات المتوقعة لها ثابتة. وتساهم القضايا السياسية والأمنية الراهنة في رفع كلفة الديون السيادية للمنطقة العربية.

13- تلقت الأمانة التنفيذية للإسكوا عدة طلبات للتعاون الفني من الدول الأعضاء عقب اعتماد خطة عمل أديس أبابا، ستة منها ركزت على الممارسات الضريبية الدولية في إطار مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وعلى استعراض الاتفاقات المتعلقة بالازدواج الضريبي. لكنها لم تتمكن من عقد سوى ورشتين عمل في الفترة موضوع الدراسة نظراً للنقص الموارد البشرية والمالية:

- ورشة عمل إقليمية حول الضريبة الدولية واتفاقات تجنّب الازدواج الضريبي، عقدت في المنامة، في آذار/مارس 2016. وكان الهدف من الورشة الدفع بالخطة الإقليمية لتمويل التنمية، وتعزيز قدرة المشاركين على التعامل مع المعاهدات الضريبية وقضايا التهرب الضريبي. واستعرض خبراء دوليون آخر التطورات في هذا المجال، بما في ذلك فرض ضرائب على المنشآت الدائمة عبر الحدود، ومعالجة تآكل الوعاء الضريبي. وطلب المشاركون عقد ورشة عمل أخرى على مستوى متقدم حول هذا الموضوع، ضمن الموارد المتوفرة؛

- ورشة عمل وطنية حول الضريبة الدولية وتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، عقدت في القاهرة، من 20 إلى 23 شباط/فبراير 2017، بالشراكة مع وزارة المالية ومصلحة الضرائب في مصر. وكان الهدف من ورشة العمل تشكيل فريق من الخبراء الوطنيين يتولى إجراء استعراض موسع لجميع المعاهدات التي وقعتها مصر في مجال تجنب الازدواج الضريبي. وتخلل الورشة استعراض لمفاهيم الضريبة الدولية وتطبيقها على حالة مصر، وتقديم دراسات حالة، وأفضل الممارسات والأدلة التوجيهية بشأن الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية، وانعكاساته على تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في المنطقة العربية، ومنظور المنطقة للضريبة الدولية، والتفاوض على معاهدات الضريبة الدولية.

### التوصية (هـ)

إعداد المزيد من الدراسات الفنية حول التمويل المبتكر؛ والاقتصاد الأخضر وخارطة الطريق العربية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر؛ وآثار استخدام تحويلات العاملين في الخارج على عملية تمويل التنمية؛ والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتعزيز كفاءة الإنفاق العام؛ وتوسيع شمولية الخدمات المالية.

### إجراءات التنفيذ

14- صادقت الجمعية العامة على تقرير الأمين العام بشأن الدعم المطلوب لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بما في ذلك المقترحات التي طرحتها الإسكوا في هذا الخصوص. وأقرت الجمعية العامة بالحاجة إلى توفير ما يترتب عن ذلك من موارد في الميزانية البرنامجية لمساعدة الإسكوا في تنفيذ الولايات المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، ودعم برنامج عملها لفترة السنتين 2018-2019 بما يتيح لها إعداد الدراسات الفنية المطلوبة حول مختلف محاور تمويل التنمية، بما فيها تلك المتصلة بالتمويل المبتكر وغيرها من أولويات المنطقة.

15- وكانت الإسكوا، خلال العامين الماضيين قد وضعت أساساً مفاهيمياً لدعم الدول الأعضاء في تحديد السياسات والبرامج العملية التي تحسّن دور التحويلات في تمويل التنمية. وأعدت الإسكوا أيضاً مقترحاً لمشروع تعزيز قدرات البلدان العربية على توجيه التحويلات المالية نحو تمويل التنمية، على أن يمول هذا المشروع من مصادر خارجة عن الميزانية و/أو من خلال مساهمات الدول الأعضاء في الإسكوا.

### التوصية (و)

التنسيق مع الصناديق التنموية الإقليمية لضمان التناسق في المقترحات والأنشطة وبرامج العمل، من خلال العمل مع آلية التنسيق القائمة بين هذه الصناديق.

### إجراءات التنفيذ

16- شاركت الإسكوا في منتدى تشاوري نظمه البنك الإسلامي للتنمية مع منظمات تنسيق ولجان اقتصادية إقليمية، عقد في جدة في المملكة العربية السعودية يومي 14 و15 أيار/مايو 2017. واتفق المجتمعون على أن تنظم الإسكوا اجتماعاً في بيروت تشارك فيه منظمات التنسيق الإقليمية العربية، بما فيها جامعة الدول العربية، لمناقشة المشاريع ذات الأولوية التي يمكن أن تكون مؤهلة للحصول على تمويل من البنك الإسلامي للتنمية، لتنفّذها اللجان الاقتصادية الإقليمية. والاستعدادات جارية في هذا الصدد.



17- وعقدت الإسكوا دورتين للمنتدى العربي للتنمية المستدامة في عامي 2016 و2017. وقد أتاح المنتدى فرصة للبلدان العربية والجهات المعنية بالتنمية المستدامة، ومن ضمنها صناديق التنمية الإقليمية، لتبادل التجارب والخبرات والدروس حول ما أنجز على المستويين الوطني والإقليمي، وحول أولويات العمل للأعوام المقبلة في ظل ما تشهده المنطقة من فرص وتحديات. وقد اعترف المنتدى العربي بالحاجة إلى آلية إقليمية لضمان توافق الآراء بشأن وسائل تنفيذ خطة عام 2030، بما يشمل وسائل التعاون الإقليمي من أجل تجديد الالتزامات والتعهدات والوفاء بها. ودعا المنتدى أيضاً إلى إنشاء آليات دائمة لتعزيز تمويل التنمية من خلال إقامة الشراكات وتبادل المسؤوليات، لسد فجوة التمويل في المنطقة.

18- أعدت الإسكوا مذكرة مفاهيمية بشأن مقترح إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية. ويستجيب هذا المقترح لإحدى التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية (إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030) التي اعتمدها الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والعشرين للإسكوا. وستنظر اللجنة في المذكرة المفاهيمية في دورتها الحادية عشرة الحالية.

### التوصية (ز)

الانتهاء في أقرب وقت ممكن من إعداد دراسة معمّقة ومفصّلة حول إمكانية إنشاء بنك لإعادة الإعمار والتنمية في المنطقة العربية هدفه تعبئة الموارد المالية والفنية لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

### إجراءات التنفيذ

19- أعدت الإسكوا مذكرة مفاهيمية بشأن مقترح إنشاء مصرف عربي لإعادة الإعمار والتنمية وعرضته على جامعة الدول العربية لاستكشاف سبل التعاون الممكنة. وكانت قد أعدت بشكل متواز مذكرة مفاهيمية داخلية لتحديد موارد الميزانية اللازمة لإجراء دراسة تفصيلية للمشروع وإعداد الوثيقة المطلوبة بشأن تحديد التمويل اللازم ومصادره، وهيكلية المصرف، ورأس المال التشغيلي لإنشائه. لكن القيود المالية حالت دون تنفيذ هذا المقترح لأنه يتطلب تمويلاً مباشراً من الدول الأعضاء.

### التوصية (ح)

الاستمرار في إجراء الدراسات التحليلية حول الآثار الناجمة عن العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على بعض الدول العربية، مع التركيز على تداعياتها الإقليمية.

### إجراءات التنفيذ

20- قدمت الإسكوا مقترحاتها حول مضمون الدراسة التي أعدها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للسودان، والتي شملت تقييماً واستعراضاً وتحليلاً قطرياً مشتركاً للفترة 2013-2016. وسلطت الإسكوا الضوء على القضايا التالية باعتبارها مجالات للتعاون مع السودان، شرط توفر الموارد: محدودية فرص الوصول إلى الأسواق، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف البنى الأساسية.